

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

(وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلُهُ وَالذِّي ... لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا
اِحْتِذِي) .

وفي التعريفين نظر : أما الأول فلأن اللو من " كَوَوْكَبِ " والنون من " قَرَرَنْفُل " زائدتان كما ستعرفه مع انهما لا يسقطان .

وأما الثاني فلأن الفاء من " وَعَدَدَ " والعين من " قَالَ " واللام من " غَزَا " أصول مع سقوطهن في " يَعْدُدُ " و " قُلُّ " و " لَمَّ يَغْزُ " .

وتحريزُ القول فيما تعرف به الزائد أن يقال : أعلم أن لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية أحرف الكلمة على أصليين ثم الزائد نوعان : تكرر لأصلٍ وغيره .

فالأول لا يختصُّ بأحرف بعينها وشَرْطُهُ أن يماثل اللام كجَلَابِيبَ وَجَلَابِيبِ أَوْ
العَيْنِ : إما مع الاتصال كقَتَلَّ أَوْ مع الانفصال بزائد كعَقَنْقَلِ أَوْ مماثل الفاء

والعين كَمَرِيْسِ أَوْ العَيْنِ وَاللَّامِ كصَمَّحِ وَأما الذي يماثل الفاء وحدها
كعَرَفَقَرٍّ وَسُنْدُسٍ أَوْ العَيْنِ المفضولة بأصل كحَدَرَدٍ - فأصلي .

وإذا بُنِيَ الرباعى من حرفين فإن لم يصحَّ إسقاطُ ثالثه فالجميع أصل كسَمْسِمِ وَإِنْ صح
كلامٌ لَمَمَةٌ وَلَمَمَةٌ فقال الكوفيون : ذلك الثالث زائد مُبْدَلٌ من حرف مماثل للثانى

وقال الزجاج : زائد غير مبدل من شيء وقال بقية البصريين : أصل .

والنوع الثانى مختص باحرف عشرة جمعها الناظم فى بيت واحد أَرَبَعٌ مرات قال :